

أوسلو والسلام الآخر المتوازن

نايف حواتمة

دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع؛ بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،
١٩٩٨. ٣٥٢ صفحة.

إذا كان لمؤتمر مدريد الذي افتتح أعماله في أواخر سنة ١٩٩١، بالصيغة التي عقد بها وبالبرنامج الذي دعي من أجل إنجازه، مقدماته الدولية والعربية، من سقوط الاتحاد السوفياتي إلى تداعيات الوضع العربي وانهيائاته أيضاً، قبل حرب الخليج الثانية وبعدها، فإن لهذا المنعطف مقدماته الفلسطينية أيضاً، بوقائعها الكثيرة المعروفة أو غير المنشورة حتى الآن. وفي هذا الإطار تبرز أهمية متابعة أدبيات فصائل الثورة الفلسطينية والتمعن فيها كمرآيا لوجهات نظر شرائح سياسية - اجتماعية، تعكس التعدد والتنوع داخل المجتمع الفلسطيني وكيفية استجابته للتداعيات والتحديات الخارجية. وتمثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين معلماً بارزاً على مستوى الإنتاج الفكري، السياسي والنظري، سواء أكان لجهة الغزارة أم لجهة نوعية ونضارة تحليلاتها وسرعة استجابتها للأحداث التي تعصف بالقضية الفلسطينية. وفي سياق استجابة الجبهة للتحدي الذي مثله ولا يزال اتفاق أوسلو، يأتي كتاب نايف حواتمة "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، وهو يلي كتابه "نايف حواتمة يتحدث..." الذي صدر خلال الشهور الماضية.

يتألف الكتاب من تسعة فصول. يبحث الفصل الأول في ظروف "تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية"، ويتجول الثاني في "حقوق مدريد"، ويتناول الثالث "أوسلو" وافتراقه عن قرارات الشرعية الدولية، ويتطرق الرابع إلى "أوسلو" وما أفرزه من نتائج سلبية خطيرة على الأوضاع الفلسطينية والعربية. ثم يتناول الفصل الخامس "الانتفاضة المغدورة" من ظروف نشأتها إلى التباين في النظرة إليها، والاختلاف في تحديد موقعها في النضال العام للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الأساسية. ويتطرق الفصل السادس "المقاومة الوطنية والإرهاب (تداعيات أوسلو)" إلى ما آلت إليه الأوضاع الفعلية في مناطق الحكم الذاتي بعد اتفاقات أوسلو، وكذلك اندفاع السياسة الأميركية في الأوضاع العربية والإقليمية. وأما في الفصل السابع، "أعمدة الحكمة (البيت الفلسطيني وسياسة الخلاص الوطني)"، فتستكمل خارطة البيت الفلسطيني بتناقضاته وتحالفاته الوطنية والإقليمية والدولية واستخلاص دروسها. ويحمل الفصل الثامن عنوان "ماذا لو كنا شعباً أبيض" وهو أقرب إلى تأملات في تجارب

متعددة لشعوب متباعدة في الجغرافيا وظروف النضال يحاول ربطها، من حيث دروسها، بالقضية الأساسية في الكتاب ألا وهي القضية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو وبعده. أمّا الفصل التاسع فهو "ملحق الوثائق" ويتضمن سبعة وعشرين وثيقة. والكتاب، في معظمه، تفصيل وتطوير لبعض فصول كتاب "نايف حواتمه يتحدث..."

تخترق فكرة "السلام المتوازن" كتاب نايف حواتمة من الفصل الأول حتى الأخير. إنها لحمة وسدى الكتاب ومبرر تجشم عناء كتابته. وقد شكلت فكرة السلام المتوازن محور اهتمام الجبهة وعملها منذ النصف الأول من السبعينات، حيث توصلت إلى اقتناع بإمكان التوصل إلى حل وسط للصراع العربي - الإسرائيلي، يقوم على تحرير الأرض الفلسطينية والأرض العربية المحتلةين في عدوان ١٩٦٧ وعلى تأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه المحررة، وعلى فتح الباب أمام تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودة لاجئي ١٩٤٨ إلى ديارهم والقرار رقم ٢٣٧ الخاص بعودة نازحي ١٩٦٧ إلى المناطق الفلسطينية التي هجروا منها. وبرنامج الحل الوسط هذا صيغت عناصره الأولى قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأتت الحرب لتعطيه صدقية لولا تصرف السادات في الطريقة التي بدد بها نتائج الحرب الإيجابية، فضرب وحدة الموقف العربي وانفرد بالصلح مع إسرائيل ملحقاً خلافاً فادحاً بميزان القوى لمصلحة العدو الإسرائيلي. وهذا يعني أن العطب لم يكن يكمن، أساساً، في الوضع الخارجي أو الدولي ولا في المعطيات الأساسية للصراع، وإنما في إدارة هذا الصراع، لا من الناحية التقنية فحسب، بل أيضاً وبصورة خاصة من ناحية صلاح هذه الإدارة ذاتها بجذورها الطبقية وخياراتها الفكرية والسياسية. كما يعني، من جهة أخرى، أن الضعف التكويني عند الطبقة الحاكمة وفي خياراتها ليس قادراً لا يرد، بل يمكن تصليب أوضاعها ومحاصرة نقاط ضعفها ومنع حدوث الانهيارات في الوضع السياسي الوطني والقومي العام.

وعلى صعيد معالجة الوضع الفلسطيني، تبرز المنهجية ذاتها في محض الأولوية للعوامل الذاتية على العوامل الأخرى على الرغم من أهميتها. ولا يصدر هذا المنهج عن نزعة إرادية غير متبصرة، وإنما عن فهم للعامل الذاتي كوضع مركب من الظروف النضالية الفلسطينية الملائمة ودور الجماهير الفلسطينية، انطلاقاً من وضعها واستعدادها للنضال من أجل إنجاز أهدافها الوطنية من جهة، وقدرة القيادة على بلورة هذه الأهداف، بما يعطيها صدقية من حيث إمكان التحقيق في السياقات المحلية والإقليمية والدولية، وتنظيم قدرات الشعب وطاقاته من أجل إنجازها من جهة أخرى.

بهذه المنهجية يرى حواتمة مكمن الخلل في سياسة اليمين ويمين الوسط الفلسطيني، كما يسميه، في تردد هذه السياسة وتذبذبها، وفي انحيازها إلى السياسات العربية والدولية الضاغطة عليها في اتجاه التفريط، وفي عدم إخلاصها لتحالفاتها

الوطنية، وفي عدم ثباتها على أرضية ما يتفق عليه في الإطار الوطني، وفي إبداء الاستعداد الدائم للخروج عليه ثم العودة للانضواء إلى صفوف التحالف الوطني وتحت راية البرنامج المشترك، ثم في الخروج على التحالف والبرنامج من جديد، وذلك فيما يشبه رقصة فالس لا تنتهي، مرهقة ومربكة للأصدقاء والحلفاء وخصوصاً للشعب، وتجعل الجسم السياسي يعاني حال انكشاف فادح أمام العدو فتضعف صدقيته ويزداد الخلل في ميزان القوى السياسي، ويزداد العدو تشدداً ويبدى مزيداً من التعبير العملي لطموحات التوسع في الأرض والافتئات على الحقوق الوطنية. إن محاولات "تأهيل" منظمة التحرير الفلسطينية للانخراط في مشاريع تسوية لا تلبى الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك عبر الضغط عليها بالعدوان الخارجي (غزو لبنان سنة ١٩٨٢)، وعبر ضغوط بعض الأنظمة العربية، وعبر تغذية الصراعات الداخلية حتى تصل إلى حد الاقتتال، هي محاولات تؤتى ثمارها نتيجة ضعف العامل الذاتي ومراكمة الأخطار الذاتية من قبل المنظمة، وخصوصاً الجناح المتنفذ فيها. ومن هذه الأخطاء الفادحة ارتضاء هذا الجناح الابتعاد إلى تونس بعيداً عن خطوط التماس مع العدو.

واحد من الأمثلة الكثيرة التي يوردها الكاتب لمحاولات التأهيل يتمثل في الضغوط التي تعرض لها رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة في السويد سنة ١٩٨٨، على يد وزارة الخارجية السويدية وبواسطتها عبر الإدارة الأميركية (وزارة الخارجية) ووفد المؤسسة اليهودية - الأميركية إلى ستوكهولم، من أجل أن تستجيب المنظمة للشروط الثلاثة الشهيرة المتمثلة في الاعتراف بالقرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. وفي الاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ الإرهاب، وهو ما قام به ياسر عرفات في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في جنيف بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨.

لعل انخراط اليمين المتنفذ في المنظمة في مفاوضات مدريد، يشكل وسيلة إيضاح لسياسته على أكثر من صعيد. فقد قبل المشاركة في صيغة تمثيل غير مستقل (وفد فلسطيني - أردني)، وفي استراتيجيا التفاوض على مرحلتين: أولى تتناول الحكم الذاتي، وثانية تتناول ما تم التعارف عليه أنه "مرحلة الحل النهائي" أي ذلك الذي يعالج مسائل القدس واللاجئين والسيادة... إلخ.

إن هذه الرؤية التبسيطية المغلوط فيها للأمور تشكل المرشد السيئ الذي يزين كل التنازلات والتخليات على أنها لا بد منها، كي لا "تخرج من المولد بدون حمص" وفقاً للمأثور العربي والفلسطيني الذي ابتذل لكثرة الاستعمال!!

وأما المثل الأكثر مأساوية في تبيد القوة الذاتية، فيكمن في قبول القيادة المتنفذة في منظمة التحرير أن يكون إيقاف الانتفاضة شرطاً من شروط التفاوض مع

العدو، كما كان نبذ العنف في أواخر سنة ١٩٨٨ شرطاً مسبقاً لبدء الحوار (لا التفاوض) مع الولايات المتحدة الأميركية! في حين أن المنطق، والأهم التجارب الكثيرة للشعوب المناضلة من أجل نيل حقوقها الوطنية، يقتضيان عدم الفصل بين المفاوضات مع العدو ومواصلة النضال الجماهيري والمسلح كشرط بديهي من شروط إنجاح المفاوضات، أي جعل هذا العدو يستجيب للمصالح الوطنية والحيوية للطرف المناضل. والأمثلة على هذا الصعيد شديدة الغزارة، من الجزائر إلى فيتنام إلى جنوب إفريقيا وسواها من الأمثلة التي يعددها حواتمة على امتداد صفحات كتابه.

وقبل استحقاق المفاوضات والتضحية بالانتفاضة أو تحييدها في معركة التفاوض، كان هناك تباين شديد بشأن مغزى الانتفاضة، حيث اعتبرها الجناح اليميني البيروقراطي في منظمة التحرير "هبة" لن تعمر طويلاً، ولذلك كان متلهفاً على توظيفها في عملية سياسية قبل أن يخمد أوارها. وفي أية حال أسمح لنفسي بإحالة القارئ على عشرات الصفحات الجميلة والعميقة التي كتبها الرفيق حواتمة عن الانتفاضة، كما أنني أحيل القارئ على ما اعتبره شهادة في الواقعية والنزاهة عندما يقول حواتمة: "ولم نتمكن من مواصلة الانتفاضة وإدارتها، بالقيادة الموحدة للجهتين الديمقراطية والشعبية، بعد خروج فتح وحزب الشعب منها فالانقسام وقع في الصف الوطني المنتفض والشارع..." (ص ١٦٠).

ويبقى أن أسجل ملاحظتين: الأولى هي أنني قرأت أكثر من مرة القرار الصادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي عقد في الفترة ١٦ - ١٨/١٠/١٩٩١، هذا القرار الذي سبق بأسبوعين عقد مؤتمر مدريد، والذي يعتبره حواتمة تأكيداً للأسس الستة التي كان قد حددها المجلس الوطني شروطاً لدخول أية عملية تفاوضية، ويعتبر أن عرفات كسر هذا القرار بعد صدوره بساعات. جيد، فقصة عرفات مع القرارات معروفة جيداً، لكن بالنسبة إلى هذا القرار تحديداً فأعتقد أنه كان أكثر مدعاة للالتباس مما يعتقد. فالصيغة تدعو إلى "التمسك خلال مجمل العملية السياسية بالأهداف والأسس التي حددها المجلس الوطني"، وفي سياق الجدل الفلسطيني الذي كان سائداً آنذاك، فإن هذه الصيغة كانت تريد ترحيل القضايا الجوهرية وتحويلها، من شروط فلسطينية للانخراط في عملية المفاوضات، إلى قضايا يتم النضال من أجل إنجازها على مائدة المفاوضات!!

أمّا الملاحظة الثانية فتتعلق بالفصل الثامن الذي يحمل عنوان "ماذا لو كنا شعباً أبيض"، والذي وجدته جملة من التأملات التي تتمحور حول موضوع الكتاب لكن بأسلوب يفترق عن أسلوب باقي الكتاب. إنه يغادر أسلوب الأرقام والوقائع التي يستعملها الكاتب بغزارة لافتة إلى أسلوب التأمل. كما أجدني في سوء فهم أو حيرة أمام الفقرة الأولى من الفصل التي يقول فيها: "قنبلة واحدة، ثم أخرى هيروشيما،

ناغازاكي"، "لن يستخدموا أبداً قنبلة كهذه ضد أمة بيضاء." وهذا افتراض لا أظن أن حواتمة يأخذنه بحرفيته، وعلى كل فهو يذكّر في كتابه "نايف حواتمه يتحدث..." واقعة قصف مدينة دريسدن الألمانية على يد الحلفاء في إبان الحرب العالمية الثانية، حيث قتل في ليلة واحدة ٤٠٠ ألف ألماني من دون مبرر عسكري؛ يذكّر، وهو يعرف جيداً أن هذه القنابل النووية كانت معدة ضد الشعوب السوفياتية وشعوب العالم لو لم ينشأ توازن الرعب النووي في العالم.

إن كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" وثيقة جديرة بكبير الاهتمام، إنها غزيرة الشواهد وعميقة التحليل، فضلاً عن حس مرهف بالمسؤولية الوطنية، والابتعاد الكامل عن تصفية الحسابات. وإذا كنا قد ركزنا في هذه المراجعة على إعلاء الشأن الذاتي في العملية الثورية، والذات هنا هو الثورة الفلسطينية بفصائلها كافة، فلأن على هذا العامل وصلابته واستنارته وقدرته على الإفادة من المعطيات الأساسية - أي الموارد المادية والبشرية، والانغراس في العصر، وتوسل حداثة غير مشروطة أو انتقائية، وحسن اختيار الحلفاء والأصدقاء - يتوقف انتصار القضايا الوطنية الثورية. ونعتقد أن هذا الجانب الذي انتقينا من كتاب حواتمة كان عميم الفائدة.

سليمان رياشي

صحافي لبناني

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>